

إشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد

(منصف مصار أستاذ مكلف بالدروس معهد العلوم الاقتصادية)

أ - سبب إختيار الموضوع

يعد إقتصاد المالية الدولية أحد ركائز الفكر الإقتصادي الحديث لما يحتويه هذا الفرع من العلوم الإقتصادية من أهمية بسبب تعقد مشاكل التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بضعف إمكانيات التمويل الداخلي. ويعتبر إقتصاد سعر الصرف حجر الزاوية في هذا الفكر الحديث لما يكتسيه من أهمية بالغة في تسوية ميزان مدفوعات الدول النامية التي تعرف عجزا هيكليا بسبب السياسات التنموية المتبعة والتي تعتمد على رأس المال الأجنبي كمحرك للإستثمارات.

أصبحت أنظمة سعر الصرف الكلاسيكية (سعر الصرف العائم والثابت) عاجزة لإحداث التوازن في موازين مدفوعات الدول النامية التي تعرف مديونية ثقيلة، وبالتالي يقترح صندوق النقد الدولي التخفيض كأحد الحلول الناجعة.

عرفت الجزائر بدورها نظام سعر الصرف الثابت والموجه حيث تحدد قيمة الدينار بسلة من العملات الأجنبية، ولكن مع بداية الأزمة الإقتصادية بسبب إنخفاض الموارد بالعملة الصعبة، عرف الدينار تخفيضا معتبرا وصل إلى أكثر من (300 %) في الفترة (1986-1991). وهذا التخفيض

لم يحل المشكلة وأدى بإرتفاع أسعار الكثير من السلع المستوردة والمنتجة محليا، وقد أدى هذا بحكومة بلعيد عبد السلام إلى التفكير في إنشاء نظام سعر الصرف المتعدد الذي كان من المفروض أن يدخل حيز التطبيق ابتداء من السداسي الثاني من 1993. هذا النظام طبقته العديد من الدول النامية كنيجييريا ومصر وهو نظام ترفضه السلطات النقدية الدولية لأنه يعتبر تدعيما غير مباشر لبعض المواد الإستراتيجية ذات الإستهلاك الواسع.

2 - طريقة معالجة الموضوع

سنحاول التعرض في هذا الموضوع إلى النقاط التالية:

1. إشكالية اختلال توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.
2. تجربة الجزائر في تحديد سعر الدينار.
3. نظرية تخفيض العملة (أسباب ونتائجها).
4. نظرية سعر الصرف المتعدد بين النظرية والتطبيق.
5. تطبيق سعر الصرف المتعدد على الإقتصاد الجزائري.

1 - إشكالية إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر

منذ أن قررت الدولة الجزائرية تطبيق إصلاحات إقتصادية إبتداء من 1988 وهذا بعد الإنخفاض السريع لأسعار النفط الخام حيث وصل سعر البرميل إلى 9 دولار في 1986 بعد أن بيع في سنة 1982 بحوالي 40 دولار، عرفت العملة الوطنية تذبذبات هامة لقيمتها الخارجية (سعر صرفها) وهذا راجع لعدة أسباب كالعجز الهام في ميزان المدفوعات.

إذن العجز في الميزان التجاري الذي عرفته الجزائر بسبب إنخفاض قيمة الصادرات (إنخفاض سعر البرميل وإنخفاض قيمة الدولار) من جهة، ومن جهة ثانية إرتفاع قيمة الواردات (زيادة الطلب على المدخلات الصناعية المستوردة وزيادة إستيراد المواد الغذائية بسبب زيادة السكان وتحسين قدرتهم الشرائية) أدى بالحكومات المتعاقبة إلى إتخاذ سياسات صرفية (politiques de change) بقصد تخفيض العجز في ميزان المدفوعات والتقليل من عملية اللجوء إلى المديونية الخارجية.

فالساسة التنموية المتبعة في الجزائر منذ 1967 والتي إعتمدت على إرساء صناعة مصنعة تنمي القطاعات الأخرى حسب آثار السحب الأمامية والخلفية (effet en amont et en aval) خاصة القطاع الفلاحي، كانت لديها من دون شك نتائج إيجابية حيث إستطاعت خلق صناعات ميكانيكية مونت القطاع الفلاحي بالعتاد اللازم من أجل مكنته، كما إستطاعت إستراتيجية التنمية في الجزائر خلال السبعينات أن تقلل من إستيراد الكثير من السلع (سياسة إحلال الواردات) بفضل العديد من المصانع في قطاع الجلود، النسيج، الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى.

ولكن سوء تسيير المؤسسات واللجوء المتزايد للإستدانة الخارجية، بسبب الإستراتيجية المتبعة التي كانت تعتمد على كثافة رأسمالية عالية حيث الإمكانيات الوطنية كانت محدودة، أدى إلى حدوث إختلالات داخل الإقتصاد الوطني بسبب الإعتماد على الخارج فيما يخص التمويل بالمدخلات ويقطع الغيار. لم تنتبه السلطات الجزائرية إلى المشكل لأن عائدات النفط كانت في تزايد، فأبي عجز كان يغطي بالإستيراد. لكن في 1986 ومع إنفجار أزمة

النفط أصبح الإقتصاد الجزائري يعيش فترة كساد بسبب إنخفاض الإستثمار حيث قلصت الواردات وخفض الدينار واتبعت سياسة تقشفية كانت ترمي إلى موازنة ميزان المدفوعات .

فالإختلال الهيكلي الذي تميز به الإقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا كان نتيجة الأسباب التالية:

* تتطلب السياسة التنموية المتبعة أموالا ضخمة، الإقتصاد الوطني عاجز على توفيرها .

* الإعتماد على النفط في تسيير دواليب الإقتصاد (96 ٪ من الصادرات)

* تهميش القطاع الفلاحي والإعتماد على القطاع الصناعي.

* إرتفاع معدلات الطلب الداخلي بسبب زيادة السكان وتحسين القدرة الشرائية للجزائريين بين السبعينات والثمانينات، ومن جهة أخرى عجز في عرض المواد المطلوبة.

* تنامي الإقتصاد الموازي بسبب الندرة حيث أصبح نشاطا عاديا ومعترفا به بشكل غير مباشر.

* وجود بطالة خاصة للأيدي العاملة غير المؤهلة.

* سوء إستخدام الطاقات الإنتاجية الموجودة نظرا لضعف وسائل التسيير وعدم التحكم التكنولوجي.

نلاحظ أن أحد أسباب إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر يعود إلى غياب سياسة صرف محكمة كان من الممكن أن تحقق سيولة أكثر للإقتصاد

الوطني في الفترات العسيرة.

2 - تجربة الجزائر في تحديد قيمة الدينار

توجد في الحقيقة أربعة مراحل عرف من خلالها سعر الصرف في الجزائر خصائص متميزة (1) :

* المرحلة الأولى: والمتمثلة في 1963 عندما تركت الجزائر منطقة الفرنك (zone franc) حيث كانت قيمة الدينار (1 د ج = 1 ف ف) وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود سوق موازي للعملات.

* المرحلة الثانية: بداية السبعينات حيث شرع في تأشير (INDEXATION) سعر الصرف من طرف صندوق النقد الدولي حيث إقترح هذا الأخير تخفيض الدينار ومساواته بقيمته في السوق الموازية التي بدأت تروج للأسباب التالية:

** الرقابة المشددة للحصول على العملة الصعبة.
** ندرة الكثير من المواد في السوق الوطنية خاصة المواد الإستهلاكية والكهرومنزلية.

(1)- Benissad, Les taux de change multiples. Seminaire organisé par la CNC, Hotel l'Aurassi, 16 - 17/11/92.

** أدت برامج التقشف المتبعة منذ السبعينات إلى التلّهب للحصول على العملة الصعبة من أجل إقتناء السلع الأجنبية.

المرحلة الثالثة: بداية 1980 حيث إرتفعت قيمة الدينار (1 دج = 2 ف ف)، أدى هذا إلى إنخفاض منافسة السلع الجزائرية في السوق الدولية كما سبب هذا الإرتفاع في قيمة الدينار بالدرجة الأولى إلى فائض في الميزان التجاري بسبب إرتفاع سعر النفط المصدر.

المرحلة الرابعة: بداية الأزمة حيث أدى إنخفاض سعر النفط إلى إنخفاض السيولة الجزائرية من العملة الصعبة ومنه تخفيض الإستيراد وشرع مباشر في تخفيض الدينار منذ 1986 (1 دولار = 4 دج) إلى (1 دولار = 18 دج) في جوان 1991. وبعدها إتفقت السلطات النقدية الجزائرية مع صندوق النقد الدولي على عقد من نوع (Standby) في أوت 1991 الذي كان يرمي إلى:

* إنشاء سوق حرة للعملة.

* تخفيض قيمة الدينار بمعدل (1 دولار = 5.22 دج)، أي 25٪ أقل من سعر السوق الموازي والوصول إلى (1 دولار = 26 دج) في ديسمبر 1991.

1.2 - نظام تحديد قيمة الدينار

منذ جانفي 1974 أصبح الدينار يتمتع بشيء من الحرية في تحديد قيمته أمام العديد من العملات وهذا بفضل تقييم يومي لقوته الشرائية يحدد عن طريق علاقة ثابتة بين الدينار وسلّة من العملات، وتتحدد هذه القيمة بواسطة

أهمية المبادلات من السلع والخدمات وكذلك حركات رؤوس الأموال من تلك العملة مقارنة بالعملات الأخرى.

ومنذ 1989 قررت الحكومة تخفيض الدينار بشكل إرادي إلى غاية أن يصبح للدينار قيمة خارجية حقيقية، أي الوصول إلى تحويل تام (Convertibilité). بصفة عامة النظام المعمول به في تحديد قيمة الدينار هو نظام مراقبة الصرف ويختلف عن أنظمة الصرف الدولية للإعتبارات التالية (1) :

* نظام مقيد ومراقب بالنسبة لإمكانيات الحياة على العملة الصعبة وتحقيق المبادلات الخارجية.

* الدينار الجزائري ليس له قابلية التحويل إلى العملات الأجنبية الأخرى في الأسواق العالمية.

* عدم وجود سوق داخلي لمبادلة العملات يحدد بصفة تلقائية قيمة الدينار (حسب قوة الطلب والعرض).

إن وجود الأسباب السابقة يدل على أن السلطات الجزائرية إتبعته منذ الإستقلال طريقة تسمى طريقة سلة العملات وهي طريقة إحصائية تأخذ بعين الإعتبار كل العملات الأجنبية التي تتعامل بها الدولة حسب

(1)-Abdoun. Economie générale du taux de change, élément d'analyse macroéconomique. p. 157.

أهمية كل عملة وحسب التبادل التجاري مع تلك الدولة التي تملك تلك العملة. تحتوي سلة العملات على 4 عملات (الدولار الأمريكي، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني.....)، أين يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة (Passage de monnaie)، وتحدد القيمة الخارجية للدينار حسب القيمة الخارجية للدولار في سوق باريس للعملات. تحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكله جانب النفقات من ميزان العملات الجارية، كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على:

* الواردات من السلع والخدمات.

* الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.

* تسديد رأسمال.

رياضيا يمكننا تمثيل هذه العلاقة بالطريقة التالية :

إذا كان :

(X_1) هو العملة الوسيطة.

(X_0) هو قيمة الدينار حسب صندوق النقد الدولي.

X_i ($i=1.2.3.....14$) هي العملات الأخرى التي تحتويها السلة.

إن تغير قيمة الدينار بالنسبة للعملة الوسيطة هو عبارة عن الوسط المرجح

لتغيرات العملات الأخرى التي تحتويها السلة مقارنة بالعملة الوسيطة حيث:

$$d X_0' = \sum Z_i dX_i' \dots\dots\dots(1)$$

حيث :

(dX'_0) التغير (%) للدينار بالنسبة للعملة الوسيطة.

(Z_i) الترجيح للعملة (i) في إطار نظام تحديد قيمة الدينار.

(dX'_i) التغير (%) للعملة (i) بالنسبة للعملة الوسيطة.

في زمن (t)، الدينار له قيمة حسب العلاقة التالية :

$$X_0(t) = X_0(0) * (1+dX'_0).....(2)$$

حيث $X_0(0)$ هو المعدل المركزي للدينار.

نفرض أن سلة العملات تحتوي على 3 عملات : الدولار ، الفرنك والين حسب الترتيب التالي في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات (60٪، 20٪، و20٪). العملة الوسيطة هي الدولار.

في الزمن (t=0)، (1 د ج = 0,6 دولار = 2 ف ف = 4 ي ي).

وكانت المعادلات المركزية (1 ف ف = 0,3 دولار، أي ي = 0,15 دولار).

في الزمن (t=1)، لا بد من قياس التقييم الجديد للدينار حيث التحديد في بورصة باريس هو كالتالي (1 دولار = 5 ف ف، 1 ي ي = 3 ف ف).

ومنه تغير الفرنك بالنسبة للدولار هو (15, -50٪)، وتغير الين بالنسبة للدولار هو (300٪). تسمح لنا تغيرات الفرنك الفرنسي والين الياباني بالنسبة للدولار الأمريكي بحساب تغيرات الدينار بالنسبة للدولار أي:

$$dX'_0 = (dX'_2 * Z1) + (dX'_3 * Z2)$$

$$dda/\$ = (dyen /\$ * 0,20) + (dff /\$ * 0,20)$$

$$=(-0,5015 * 0,20) + (3 * 0,20) = (-0,1003 + 0,6) = 0,4997$$

إن تغير الدينار بالنسبة للدولار (dda/\$) يساوي (49,97%).

التقييم الجديد للدولار (1 دج = 0,6 + 0,2998 = 0,8998 دولار).

إن النظام المعمول به في تحديد قيمة الدينار يعتبر وسيلة تضمن إستقرار قيمته وإبعاد كل تقلبات وسائل الدفع الخارجية، ويسمح بالتدخل الفوري من طرف السلطات النقدية في حالة إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة. هذا التدخل يكون عن طريق تغيير الترجيح المخصص لكل عملة.

نلاحظ أنه مع بداية أزمة السيولة الخارجية وقبول شروط صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات أكثر فيما يخص المديونية، بدأت الجزائر قبول فكرة تخفيض الدينار بشكل أو بآخر، التي تعتبر أحد الشروط الهامة للصندوق.

3 - نظرية تخفيض العملة (أسبابها ونتائجها)

إن إختيار أنظمة سعر الصرف يعود إلى خصوصيات النمط الإقتصادي المعمول به وإلى الطابع القانوني للمؤسسات المصرفية داخل النظام الإقتصادي. بصفة عامة يوجد نظامان لأسعار الصرف، هما سعر الصرف الحر أو العائم (flottant) وسعر الصرف الثابت (fixe).

فبالنسبة لسعر الصرف الحر يتحدد حسب قانون العرض والطلب على النقد. أما سعر الصرف الثابت (المراقب) فهو نظام يطبق في الدول التي

تعاني شحة في العملة الصعبة وهو حالة الدول النامية التي تطبق نوع من الرقابة على الصرف من أجل مراقبة خروج العملة الصعبة، أو يطبق في البلدان التي تريد إستقرارا لعملتها الوطنية حيث تحدد قيمة العملة على أساس دخول وخروج الذهب (systeme de l'étalon d'or).

يصعب في النظام الأول تعديل ميزان المدفوعات ولكن في المقابل يدر فوائد معتبرة على المضاربين في الأسواق المالية والنقدية. أما في النظام الثاني فيسمح للسلطات النقدية بتعديل ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز مثلا تفرض سياسة تقشفية تؤثر في التجارة الخارجية والإستثمار، الشيء الذي يؤدي إلى إحداث كساد داخل الإقتصاد.

من بين الدول التي طبقت نظام الرقابة على الصرف: الجزائر منذ إستقلالها بسبب السياسة التنموية المتبعة التي كانت تشترط مركزية في القرار الإقتصادي على وجه عام والنقدي على وجه خاص. فالمخطط كان يرمي من خلال هذه السياسة إلى مراقبة حركة رؤوس الأموال بالعملة الصعبة وإعطاء إستقرارية أكثر لقيمة الدينار لأن الأسعار كانت إدارية وموجهة حسب أهداف الخطة الإقتصادية.

إستمرت الجزائر في تطبيق سياسة الرقابة على الصرف ونظام سعر الصرف المراقب (الثابت) إلى غاية 1986، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى حدوث إختلالات في الموازن الخارجية.

بدأت الجزائر في حقيقة الأمر في تطبيق الإصلاح الإقتصادي منذ 1979 مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. هذا الإصلاح هو في الواقع برنامج لتعديل هيكلية (programme d'ajustement struc-)

(turel) يحمل في أحد محاوره تخفيض الدينار وجعل قيمته تتبع قوانين السوق، أي إعطاء قيمة سوقية حقيقية للدينار الجزائري، لأن الدينار كان يتسم حسب الإختصاصيين بقيمة مضخمة (valeur surevaluée). فبدأ الدينار ينخفض بنسب مرتفعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1 : أسعار الصرف دولار أمريكي بالنسبة للدينار الجزائري

1991	1990	1989	1988	1987	1986	
17.21	8.958	7.609	5.915	4.850	4.702	متوسط الفترة
2	12.19	8.032	6.731	4.936	4.824	آخر الفترة

المصدر : بنك الجزائر

نلاحظ في الجدول أعلاه أن نسبة تخفيض الدينار بين الفترة (1986-1991) هي (356,79%) بالنسبة لمتوسط الفترة و (446,64%) بالنسبة لآخر فترة.

فأول عملية تخفيض رسمية كانت في ديسمبر 1990 بمقدار (20%) ثم تلتها عملية أخرى في أبريل 1994 حيث خفض الدينار بنسبة (40%).

إن عملية اللجوء إلى تخفيض الدينار لها عدة أسباب نذكر منها:

* محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي.

* تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكثر في السوق العالمية.

- * تحرير الأسعار الداخلية للكثير من المنتجات المدعومة والتي لا تعكس في الواقع السعر الإقتصادي (التوازني).
 - * محاولة تقليص العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الإقتصادية العمومية عن طريق إعطائها الحرية التامة في تقرير سعر منتجاتها.
 - * تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على المساعدات المالية (كعقد من نوع Standby).
 - * تشجيع الجالية الجزائرية في الخارج على تمويل الإدخار الوطني عن طريق القنوات الرسمية ومحاولة جلب هذه العملة الصعبة من الطرق غير الرسمية.
 - * محاولة إعطاء حماية أكثر للمنتجين الجزائريين وهذا بصفة غير مباشرة عن طريق تشجيع الإستثمار في الصناعات من نوع إحلال الواردات.
 - * محاولة إعطاء الدينار الجزائري صبغة التحويل.
- إن الهدف الأساسي لعملية تخفيض العملة هو تعديل ميزان المدفوعات في حالة عجزه وهناك آثار داخلية وآثار خارجية لعملية التخفيض(1).

(1)-Ilmane. Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien, p. 123.

3.1 - الآثار الخارجية

يكمن الأثر الأول في تحسين الميزان التجاري، أي تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه التخلص من العجز وتحقيق فائض، لأن عملية التخفيض تعني إنخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وبالتالي إمكانية شرائها بأسعار منخفضة، أي إرتفاع الطلب على السلع الوطنية (المنتجة محليا). فعملية التخفيض تؤدي من جهة إلى زيادة أسعار السلع المستوردة وبالعملة الوطنية (زيادة في سعر إقتناء السلع الأجنبية)، وهذا يؤدي إلى تخفيض الواردات، ومن جهة ثانية تؤدي عملية التخفيض إلى زيادة إمكانية التصدير لأن المستوردين الأجانب سيطلبون أكثر السلع الوطنية، هذه العملية بديهية من الناحية النظرية ولكن في الواقع تخفيض العملة له آثار أخرى من الناحية التطبيقية. فعملية تخفيض الدينار قد أدى إلى آثار سلبية على الإقتصاد الوطني، إذ التضخم إرتفع بمعدلات عالية نتيجة إرتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة، وبالتالي إنخفاض في القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية، ومن جهة أخرى الصادرات الجزائرية لم ترتفع لأنه توجد سلع واحدة فقط وهي النفط (96٪ من الصادرات)، حيث سعر هذه السلعة يتحكم فيه إحتكار الأوبك (OPEC)، وبالتالي تخفيض الدينار أدى إلى حدوث نوع من حلقة المفرغة لتخفيض العملة (- cercle vicieux de la dévaluation

تخفيض العملة -----> إرتفاع أسعار السلع المستوردة

↑
↓
إرتفاع أسعار السلع المستوردة -----> إنخفاض في القدرة الشرائية

الشرائية للعملة

الأثر الثاني على الصعيد الخارجي يكمن في تدهور ميزان رؤوس الأموال بحيث المتعاملين الإقتصاديين للدول المطبقة للتخفيض يستطيعون الإسراع في إخراج رؤوس الأموال للأسباب التالية:

* يسارع المستوردون في دفع الفواتير المستحقة عليهم حتى لا يخسروا من جراء عملية التخفيض (ارتفاع التكاليف).

* يسارع المستثمرون الأجانب بدورهم في تحويل أرباحهم إلى بلداهم الأصلي ضمانا لتفادي أي خسارة، وبالتالي هناك نوع من خروج رؤوس الأموال مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

* يسارع المصدرون للخارج بدورهم في طلب دفع فواتيرهم لأن أي تأخير في الدفع سينعكس سلبا على مداخيلهم (إنخفاض في سعر السلع المصدرة).

3.2 - الآثار الداخلية

يتمثل الأثر الداخلي الأول في إنخفاض الطلب على السلع المستوردة ومحاولة إحلالها بسلع منتجة محليا بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج. نفس الشيء بالنسبة للسلع المصدرة، فبسبب عملية التخفيض، تحاول القطاعات المصدرة رفع الإنتاج بسبب زيادة الطلب الخارجي. إن أحد الشروط الأساسية لزيادة وتيرة النشاط الإقتصادي هو توفر وسائل الإنتاج ووجود نقص في استخدام الطاقات الإنتاجية، ولكن هذا ليس حال بعض الدول النامية التي تفتقر إلى وسائل الإنتاج التي تضمن بها رفع وتيرة الإنتاج وكذا الدول التي تعتمد على

تصدير مادة وحيدة كالبتروول أو الفحم، حيث نلاحظ أنه في حالة إنخفاض سعر هذه المادة المصدرة، تعرف القطاعات التي تعتمد في تمويلها على مداخيل هذا القطاع الإستراتيجي نوعا من الإنكماش الإقتصادي وبالتالي تعطل آلة الإنتاج.

يتمثل الأثر الثاني في إعادة توزيع المداخيل، حيث نلاحظ أنه بسبب تخفيض العملة الوطنية هناك عملية إعادة توزيع المداخيل لصالح القطاعات المصدرة لأن السلع المنتجة محليا أصبحت تتسم بتنافسية أكثر في السوق الدولي، ومنه تشجيع القطاعات المصدرة وإمدادها بالأموال اللازمة، أي زيادة الإستثمار فيها.

يكن الأثر الثالث في رفع مداخيل القطاعات المصدرة، مؤسسات وعمال هذه القطاعات، ومن جهة أخرى تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين بسبب إرتفاع أسعار السلع المستوردة، فمداخيل القطاعات غير المرتبطة بالتصدير هي التي تتأثر بشكل مباشر.

بصفة عامة بينت التجربة أن من بين العديد من الدول التي طبقت التخفيض عدد قليل جدا نجح في هذه العملية وتحصل على نتائج معتبرة. تشترط النظرية الإقتصادية ما يلي لنجاح هذه العملية:

* إستقرار الأسعار الداخلية للبلدان المطبقة للتخفيض حتى لا تؤدي هذه العملية إلى زيادة مرتفعة في معدلات التضخم.

* مجموع مرونة سعر الطلب الوطني للواردات (Em) وسعر الطلب الخارجي للصادرات (Ex) يجب أن يكون أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما

يعرف بشرط (Marshall-Lerner) أي:

$$Ex + Em > 1 \quad \dots\dots\dots(3)$$

* لا بد أن يرتفع الدخل الوطني بسبب زيادة فائض التجارة الخارجية

$$(X-M > 0)$$

نظرا للأثار السلبية للتخفيض حيث لها أثر إجتماعي سلبي، تفضل بعض الدول تطبيق نظام آخر للتخفيض وهو نظام سعر الصرف المتعدد والذي سنناقشه بشيء من التفصيل فيما يلي.

4 - نظرية سعر الصرف المتعدد بين النظرية والتطبيق

في الحقيقة لا يوجد تنظير لمفهوم سعر الصرف المتعدد ولكن توجد سياسة إقتصادية تسير فعالية تطبيق سعر الصرف المتعدد، وهو نظام متناقض مع ميكانزمات إقتصاد السوق بحيث يعتبر سعر الصرف إداريا وموجها للتجارة الخارجية. إن الفكرة الأساسية لنظام سعر الصرف المتعدد أتية من فكرة بيع وشراء العديد من السلع بأسعار مختلفة من طرف فئات مختلفة من المستهلكين والمنتجين. فعملية تحديد أسعار السلع والخدمات تطبق أيضا على العملات الأجنبية من أجل ترشيد إستعمالها حسب أولوية وأهمية كل سلعة في الإقتصاد الوطني، ويطبق هذا النظام من أجل الأغراض التالية:

* تعديل ميزان المدفوعات.

* حماية بعض المنتجين.

- * أحداث تغييرات هيكلية داخل الإقتصاد.
- * تسعير بعض المبادلات الدولية.

فتقنية سعر الصرف المتعدد بالرغم من أنها أداة نقدية إلا أنها تستعمل من أجل أغراض ميزانية (Budgetaire)، وهي أداة تستعملها الحكومات من أجل أغراض تنموية أيضا، وهذا من خلال تشجيع قطاعات تمثل أولوية في الإستراتيجية التنموية المطبقة عن طريق تطبيق سعر صرف تفضيلي (Préférentiel). فالسياسة التجارية تعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة التنموية وهذا من خلال إعادة توزيع الموارد للقطاعات المستوردة في حالة إتباع سياسة إحلال الواردات، وللقطاعات المصدرة في حالة إتباع سياسة ترويج الصادرات.

وقد بينت التجربة أن هذا النظام يستعمل على الأكثر ثلاثة أسعار مختلفة:

- (أ) - سعر صرف لتدعيم بعض المواد الإستراتيجية ذات الإستهلاك الواسع.
- (ب) - سعر صرف يطابق سعر صرف السوق الموازي ويستعمل في الميادين الأقل أهمية.
- (ج) - سعر صرف وسيط بين السعيرين (أ) و(ب).

4.1 - مزايا سعر الصرف المتعدد

يطبق نظام سعر الصرف المتعدد عامة من أجل تفادي تخفيضات متتالية للعملة التي قد تؤدي إلى آثار سلبية ويعتبر هذا النظم نظاما مؤقتا يطبق في مرحلة إنتقالية متميزة بإختلال في ميزان المدفوعات وبتدهور

وسائل الدفع بالعملة الأجنبية. وفي الدول النامية أين يلعب السوق الموازي للعملة دورا لا يستهان به، فقد تقدم بعض الحكومات على تطبيق هذا النظام من أجل توجيه هذا السوق لأغراض تنموية وإبعاده عن كل مضاربة أو تهريب، ويتميز هذا النظام بالمزايا التالية:

* يسمح هذا النظام بإدخال تحولات هيكلية داخل الإقتصاد عن طريق تنويع هيكل الإنتاج المحلية، وهذا بحماية الصناعات الوطنية من خلال تشجيعها بسعر صرف تفضيلي يرمي إلى تدعيم هذه القطاعات بواسطة تخفيض تكاليف الإنتاج، خاصة المدخلات المستوردة التي تدخل في إنتاج تلك الصناعات.

* يسمح هذا النظام أيضا بترشيد الواردات عن طريق سياسة تجارية في شكل تعريفات جمركية متنوعة. فسر الصرف المخفض يقوم بتفضيل نوع معين من الواردات التي تعتبر ضرورية للإقتصاد الوطني، وبالتالي فسعرها في السوق يكون مخفضا. أما سعر الصرف غير التفضيلي يرفع أسعار بعض الواردات التي تراها الحكومة غير ضرورية.

* يستعمل سعر الصرف المتعدد كأداة إقتصادية ضد سيلبيس الإغراق (Dumping) التي تستعملها بعض الدول المتقدمة لتحطيم بعض الصناعات الناشئة في الدول النامية وهذا لمضايقة صناعة إحلال الواردات.

* يستعمل هذا النظام لرفع مستويات الدفع فيما يخص خدمة الدين الخارجي وهذا عن طريق سعر الصرف يفضل خدمة الدين بالنسبة للمبادلات الخارجية الأخرى، كأن يخصص مثلا (10 %) من الناتج الوطني الخام لخدمة الدين الخارجي وبتخفيض سعر الصرف ب (25 %) مثلا فإن

نسبة خدمة الدين سترتفع بنفس النسبة.

* يسمح نظام سعر الصرف المتعدد بمكافحة تهريب رؤوس الأموال، فأي ارتفاع في سعر الصرف في مجال تحويل رؤوس الأموال يؤدي إلى عدم تشجيع الخروج وبالتالي تشجيع الدخول، مما ينعكس إيجابيا على ميزان حركة رؤوس الأموال.

بالرغم من وجود نقاط إيجابية للنظام المتعدد للصرف إلا أنه توجد بعض النقائص.

2.4 - نقائص نظام سعر الصرف المتعدد

لهذا النظام نقائص نظرا لوجود مشاكل على مستوى تطبيقه ونستطيع حصر هذه النقائص فيما يلي:

* لا يؤدي هذا النظام إلى تنمية التجارة الخارجية، حيث أن المؤسسات المصدرة تريد معرفة أسعار منتجاتها بالعملة الوطنية مسبقا قبل تصديرها. فأي فروقات هامة ناتجة عن عملية التخفيض قد تؤثر سلبا على مداخيل هذه المؤسسات، حيث نلاحظ تبديل نشاطات بعض المؤسسات بنشاطات تدر بفوائد وأرباح معتبرة نتيجة تدعيمها من طرف الدولة.

* لا يضمن هذا النظام للسلطات النقدية والمالية تلبية حاجات المستوردين من العملة الصعبة، الشيء الذي قد يدفع بعض المستوردين الخواص إلى اللجوء إلى السوق الموازي من أجل تمويل مدخلاتها المستوردة، وهذا يؤدي بدوره إلى نوع من الإكتناز (thésaurisation) للعملات الأجنبية بسبب الطلب المرتفع من جهة، ومن جهة ثانية العجز في عرض العملة الأجنبية.

* بسبب الاختلافات في أسعار الصرف وهذا حسب أولوية القطاع، فإن عملية المضاربة لن تكون غائبة، مثلا المستوردون للأدوية يشترون هذه المنتجات بأسعار منخفضة ويبيعونها بأسعار مرتفعة في السوق الحرة. فأي قطاع يستطيع الإنتاج في قطاع مدعم والبيع في قطاع غير مدعم، وهذا يستدعي مراقبة مشددة من طرف الدولة.

* هذا النظام مؤقت ويستدعي التفكير في كيفية إنشاء سعر صرف أحادي عن طريق تقريب أسعار الصرف المتعدد إلى سعر صرف واحد، غالبا ما يكون السعر الأقل تخفيضا، والذي يعمل به في السوق الموازي بإعتباره السعر التوازني للعملة حسب قوة العرض والطلب.

* لا يحقق لهذا النظام الفعالية الإقتصادية المنتظرة، فمؤسسة على وشك الإفلاس تستطيع أن تتحول إلى مؤسسة غير مفلسة، وهذا بواسطة الاستفادة من المدخلات المدعمة التي تستعملها هذه المؤسسة، وبالتالي يعتبر هذا النظام تدعيما غير مباشر للمؤسسات غير الفعالة في الإقتصاد الوطني.

* أخيرا من الصعب التفريق بين المنتجات في السوق الرسمي، فالسؤال يبقى دائما مطروحا ما هي المنتجات الإستراتيجية وما هي المنتجات غير الإستراتيجية؟ فأهمية السلعة تحددها خاصية الفئة الإجتماعية، فالتلفزيون يعتبر سلعة ذات أهمية ثقافية وإجتماعية كبيرة، ومن الممكن أن يسجل في أولوية قائمة السلع الإستراتيجية.

بعدها رأينا مزايا ونواقص النظام المتعدد من الناحية النظرية سنحاول تسليط الضوء على مدى فعالية تطبيق هذا النظام في الجزائر.

5 - تطبيق سعر الصرف المتعدد على الإقتصاد الجزائري

كانت أحد محاولة السياسة النقدية لحكومة بلعيد عبد السلام هو إنشاء نظام سعر الصرف المتعدد الذي كان من المفروض تطبيقه ابتداءً من السداسي الثاني لسنة 1993، حيث جاء هذا النظام ليضع حداً للتخفيضات التي عرفها الدينار الجزائري منذ 1986.

فالتجربة بينت أن هذا النظام لا يعتبر شيئاً جديداً على إقتصاد الجزائري حيث طبق في الماضي ولكن بطريقة غير مصرح بها. فقد عرف الدينار الجزائري 4 معدلات (1).

(أ) - سعر صرف ديبلوماسي حيث قام البنك المركزي الجزائري في 1981 برفع قيمة الدينار لحماية القدرة الشرائية للبعثات الدبلوماسية للخارج.

(ب) - سعر صرف رسمي حسب سعر الصرف المحدد من طرف البنك المركزي والمعمول به من طرف المتعاملين الإقتصاديين والبنوك التجارية.

(ج) - سعر صرف موازي تتحدد قيمته في السوق الموازية (الحرّة).

(د) - سعر صرف حسب حقوق السحب الخاصة (DTS)، والذي تتحدد قيمته بسلة من العملات الخمس الأكثر أهمية في المبادلات الدولية، وهي الألماني. وهو سعر يطبق بكثرة فيما يخص القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

(1)-Benachenhou. Inflation, dévaluation et marginalisation. p. 40

مع صدور قانون (10-90) في 14/04/1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض وبالضبط المادة 189 التي تنص على ما يلي: "لا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعددا". بات واضحا أن هذا النظام لا يسمح به المشرع الجزائري، لأن التخفيض هو الأداة التي تقودنا إلى السعر التوازني حسب الإصلاحات الإقتصادية المطبقة.

إقترحت السلطات الجزائرية بدورها إنشاء سعر صرف مزدوج، ولكن هذه الفكرة رفضت من طرف صندوق النقد الدولي الذي يرى أن سعر الصرف الثابت الأحادي هو السبيل الوحيد لإستقرار العملة وقابليته تحويلها في سوق حرة تحقق التوازن بين العرض والطلب.

وعند مجيء حكومة عبد السلام أوقف التخفيض بصورة رسمية في نهاية 1992 وبدأ التفكير في بديل وهو نظام يضمن حماية الدينار من الإنزلاقات أخرى وإيقاف معدلات التضخم التي سببتها عملية التخفيض.

نظرا لإنعدام المعلومات في هذا الميدان فقد إقترح الإقتصاديون ثلاثة أسعار صرف:

* القطاع (أ) أين يكون الدينار مرتفعا في أقل معدل حسب السوق الموازي (1 دولار = 4 د ج) ويشمل الواردات الإستراتيجية وتحويلات غير المقيمين.

* القطاع (ب) وهو القطاع الذي يكون فيه الدينار في أقل معدل حسب السوق الموازي (1 دولار = 50 د ج)، ويشمل القطاعات غير الإستراتيجية كالسيحة وتحويلات المواطنين بالخارج.

* القطاع (ج) وهو القطاع الذي يشمل النشاطات غير المنصوص عليها في

القطاعين (أ) و(ب) أين يكون سعر الدينار حسب تحديد صندوق النقد الدولي (1 دولار = 22 د ج) حسب سنة 1993 .

5.1 - شروط نجاح النظام المتعدد

لكي ينجح هذا النظام ويؤدي وظيفته بشكل فعال فإنه يشترط جملة من النقاط نذكر منها:

* لا بد أن يكون نظاما مؤقتا وكان قد حدد بثلاثة سنوات، ويجب التفكير في النظام الأحادي بشكل منظم وعلى مراحل.

* لا بد أن يكون المعدل المخفض جدا والعائم هو المعدل المطبق في السوق الموازي (القطاع ب).

* لا بد أن يكون هذا النظام موجها وليس تقنيا، لأن توزيع أسعار الصرف بين القطاعات المختلفة غالبا ما يخضع لعلاقات قوة سياسية وليس إقتصادية (أولوية القطاع).

* لا بد من إزاحة نظام المراقبة على الصرف لأنه يعرقل الهدف المنتظر في الأمد البعيد، وهو تقريب الأسعار إلى سعر صرف واحد والمتعارف عليه؛ سعر صرف السوق الموازي.

* لا بد من تحديد وبشكل واضح القطاعات التي تطبق عليها أسعار الصرف المختلفة، لأن هذا يؤدي إلى نوع من المضاربة. فالتدعيم لا بد أن يستفيد منه القطاع بشكل مباشر وفعال.

* لا بد أن يكون بنك الجزائر على إستعداد لتلبية حاجيات المتعاملين

الإقتصاديين من العملة الصعبة، لأن ميزة التحويل أساسية في تطبيق هذا النظام.

* لا بد أن تكون البنوك التجارية على إستعداد تام ودراية تامة بتقنيات هذا النظام.

* يجب إصلاح أنماط التسيير وتمويل المؤسسات العامة والخاصة.

* يجب أن يكون هناك تجانس تام بين الأدوات الإقتصادية الكلية (الأسعار، النقود، الميزانية.....).

* محاولة التكامل بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد غير الموازي.

* عدم تطبيق التخفيض للعملة الوطنية لأي سبب كان.

بعد التعرض إلى شروط نجاح النظام المتعدد للعملة الوطنية سنحاول في النهاية تبيان نتائج تطبيق هذا النظام والأسباب التي أدت إلى التخلي عنه، وما هي شروط الخروج من هذه الأزمة الشائكة.

5.2 - نتائج النظام المتعدد على الإقتصاد الجزائري
وأسباب التخلي عنه

نستطيع القول في النهاية أن هذا النظام يحمل مزايا وتناقضات من الناحية النظرية والعملية. فالتجربة في بلدان أمريكا الجنوبية أكدت أن إختيار هذا النظام كان نتيجة عدم إستطاعة أسعار الصرف الرسمية تخفيض الطلب على الواردات، لأن تخفيض العملة كان يعتبر إجراء تضخميا ومكلفا، بالإضافة إلى سياسة تنويع الصادرات التي أدت بهذه

الحكومات إلى تطبيق هذا النظام، مع الملاحظة أنه عندما تخلت هذه الدول عن هذا النظام طبقت تعريفات وضرائب على الصادرات أو رجعت إلى نظام الرقابة على الصرف كحل نهائي.

فتطبيق هذا النظام في هذه الدول أدى إلى عدم نجاح هذه الحكومات في تقليص بعض الواردات بالرغم من إرتفاع أسعارها من جهة، ومن جهة ثانية، وبضغط من المصدرين والمستوردين؛ أصبحت العملية صعبة نظرا لتطبيق معدلات معقدة ومتتالية.

أما في الدول الإفريقية فتطبيق هذا النظام كان نتيجة عجز في ميزان المدفوعات ومحاولة أكثر لخدمة الدين الخارجي. فالإطار العام كان التعديل الهيكلي في الأمد القصير بخلاف دول أمريكا اللاتينية حيث إستعمل هذا النظام كهدف تنموي وليس نقدي (إحلال الواردات وتشجيع الصادرات). بإعتبار الجزائر دولة إفريقية فإن مشاكل ميزان المدفوعات قائمة منذ إنخفاض مصادر التمويل الخارجية، فأعادة هيكلة الديون الخارجية كانت تستدعي إصلاح نظام سعر الصرف. لأن التخفيض أدى إلى نتائج تضخمية أثرت على القدرة الشرائية للمواطنين. فهل نظام سعر الصرف المتعدد يعتبر الحل لتوقيف إنزلاقات الدينار؟ الجواب هو النظام كان من المفروض العمل به في 1993 كان إنتقاليا، لأن عملية التدعيم لبعض المواد تبقى قائمة، وقد لا تؤدي إلى الأهداف المسطرة نظرا لتأثير عامل المضاربة في الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عدم القدرة على مراقبة السوق الموازي. فلو أن الكتلة النقدية كانت مراقبة من طرف القطاع العمومي فهذا لن تسبب مشكلا، ولكن جزءا هاما من الكتلة النقدية من العملة الصعبة مراقبة من طرف القطاع الخاص. ولو حررنا السوق من

القيود الإدارية فهذا قد يؤدي إلى نوع من الفوضى والمضاربة وتهريب أكثر للعملة الوطنية.

في رأي الحل في إيقاف إنزلاقات الدينار يكمن في إنشاء سوق حرة للعملات خارج قطاع المحروقات والإسراع في إنشاء بورصة الجزائر. فكما ذكرت من خلال هذا الموضوع الشائك؛ الإشكالية تكمن في إيجاد مخرج لتدهور قيمة الدينار؛ حيث وصل التبدل في السوق الحرة (أ ف ف = 13 د ج) في نهاية 1994 وهذا معناه تدهور حقيقي للقوة الشرائية لعملتنا. فلا التخفيض ولا أنظمة أسعار الصرف المتعدد ستحل المشكلة. الحل هو تقوية النسيج الزراعي والصناعي لتخفيض الإستيراد ومن ثم تخفيض الطلب على العملة الصعبة.

فبعض الدول العربية؛ كتونس والمغرب، حققت تطابقا بين سعر الصرف البنكي وسعر الصرف الموازي لأن الطلب على العملة الصعبة إنخفض بسبب وجود منتجات وطنية جيدة من الناحية النوعية والكمية، نافست إلى حد ما المنتجات الأجنبية.

تم نظام سعر الصرف المتعدد التخلي عنه نظرا لوجود عدة عيوب من بينها أنه أداة مالية وليست نقدية ترفضها المؤسسات النقدية الدولية. يبدو أن سياسة التخفيض هي السياسة التي تم الإتفاق عليها ومن المحتمل جدا أن يتطابق سعر الصرف الموازي مع سعر الصرف الرسمي لكي تستطيع البنوك التجارية منافسة المحتكرين الخواص للعملة الأخرية، ومن ثم تحديد قيمة حقيقية للدينار حسب قوانين السوق المعمول بها في الإقتصاديات الحرة.

المراجع:

- 1) - Abdoun R. Economie générale du taux de change, élément d'analyse macroéconomique. Les cahiers de la réforme N° 5 ENAG Alger 1990.
- 2) - Benachenhou M. Inflation, dévaluation et marginalisation. Dar Ech'rifa Alger 1992.
- 3) - Benissad M.H. La réforme économique en Algerie ou L'indicible ajustement structurel - OPU Alger 1991.
- 4) - Benissad M.H. Les taux de change multiples. Inrvention au semi-naire organisé par la CNC. 16/17 novembre 1992, Hotel L'Aurassi, Alger.
- 5) - Breton P.H. & Schor A.D. La dévaluation. PUF. Paris 1976
- 6) - Economic information memorandum (ALGERIA), novembre 1991, Williams Lea Group. IMF.
- 7) - Ilmane M.C. Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algerien. Les cahiers de la réforme N° 5 ENAG Alger 1990.
- 8) - Jora N° 16 du 18/04/1990.
- 9) - Krueger O.A. Exchange rate determination. Cambridge Surveys of Economic Literature. Cambridge University Press 1983.
- 10) - Medea Bank (N° 3) decembre 92/ janvier 1993. Journal interne de la Banque d'Algerie.